

قمة النظم الغذائية

مسار الأردن للتحويل إلى نظم غذائية فعّالة ومستدامة بحلول عام 2030

1- رؤية الأردن للنظام الغذائي عام 2030، كيف سيكون حال النظام الغذائي في الأردن عام 2030.

حسب توجيهات جلاله الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي أعلن عام 2021 عاماً للأمن الغذائي، فقد اضطلع الأردن وبدأ في العمل على صياغة أول استراتيجية للأمن الغذائي 2030-2021 والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء هذا الشهر، وتبعها إعداد خطة العمل للأعوام 2022-2024، والتي من المتوقع أن يتم اعتمادها هذا الشهر .

سيُعقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قمة النظم الغذائية في شهر أيلول/سبتمبر عام 2021 كجزء من عقْد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. تشكّل القمة تنبيهاً رئيسياً على المستوى العالمي بأن العالم بحاجة إلى وقف و/أو عكس التدهور في النظم الغذائية وضرورة التحوّل إلى نظم غذائية أكثر كفاءة وأفضل للصحة وأكثر عدالة واستدامة، مما يتطلب بصورة حتمية إعادة التفكير في الطريقة التي ننتج بها الغذاء ونستهلكه ونفكر فيه. فالقمة هي قمة الناس حيث يتعين على الجميع أن يكونوا فاعلين ومساهمين في عملية التحوّل على مستوى الأسرة والمستوى المحلي والوطني والعالمي.

تم توجيه دعوة للأردن، بصفتها دولة عضو، لعقد حوارات قمة النظم الغذائية على المستوى الوطني ولأصحاب المصلحة المتعددين استعداداً للقمة العالمية . وتبعاً لذلك، تم عقد ثلاث حوارات وطنية فرعية بالإضافة الى حوار وطني عام خلال شهري حزيران - تموز 2021. وتزامنت الحوارات مع صياغة أول استراتيجية للأمن الغذائي وخطة عملها. حيث تم تضمين نتائج الحوارات الوطنية بشكل جيد في الاستراتيجية. وبناءً على ذلك، ستسترشد عملية تحويل النظم الغذائية بالأهداف والمبادئ التوجيهية للاستراتيجية.

تساهم رؤية الأردن في تحويل أنظمتها الغذائية إلى أنظمة أكثر كفاءة واستدامة والتي ستؤدي إلى تحسين التوافر والاعتماد على الذات، والوصول إلى الأغذية المغذية والوجبات الغذائية الصحية لجميع السكان في جميع الأوقات بحلول عام 2030.

تُشكّل قمة النظم الغذائية فرصةً وتحدياً للأردن لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده الطبيعية والمالية، وإعادة هيكلة نظام الحوكمة وإعادة النظر في أولوياته بهدف تحقيق الرؤية أعلاه، بناءً على الأولوية القصوى والزخم المعطى للأمن الغذائي والنظم الغذائية على الصعيدين الوطني والدولي خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

وبذا فإن الأردن سيعمل على إنجاز وتحقيق ما يلي بنهاية عام 2030 :

1. نُظْم غذائية فعّالة وصحية وعادلة وقادرة على الصمود ومستدامة
2. نظام حوكمة وأطر عمل تشريعية فعّالة وحيوية
3. شراكات فعّالة مع جميع أصحاب المصلحة بشكل رئيسي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي
4. اتساق في السياسات والتعاون بين مختلف السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات على المستويين القطاعي والوطني.
5. تخصيص الموازنة والموارد المالية المناسبة والبيئة المواتية لتنفيذ عمليات التحول
6. أن يكون الأردن مركزاً إقليمياً يمكن الاعتماد عليه للأمن الغذائي ويشكل مثالا ونموذجاً للتحول نحو نظم غذائية مستدامة.
7. إحرار تقدم ملحوظ في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.
8. للقطاع الخاص والمستثمرين دوراً فاعلاً وأساسياً في عملية التحول
9. الحرص على ان لا يترك أحد خلف الركب.

2- تحديد ما يجب تغييره الآن، وتحديد الأولويات الملموسة، وتحديد التغييرات التي يتعين عملها والقرارات التي يجب العمل من خلالها في السنوات الثلاث القادمة. ما هي التغييرات الضرورية في النظم الغذائية الوطنية لتلبية التوقعات المحددة بحلول عام 2030؟ ما هي القرارات التي يتعين إتخاذها؟ الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يجب مواجهتها وتحديد الطرق التي يتم من خلالها مراعاة الإنصاف والعدالة والتمكين والاستدامة لجميع الناس.

1. التزام الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بعملية التحول، والتي تتطلب بدورها تحديدًا مناسبًا للوضع الحالي للنظم الغذائية، والتحديات والقيود التي تواجهها، وما الذي يجب تغييره ، وكيف ، وبواسطة من ومتى؟
2. تتطلب الطبيعة المؤسسية المتعددة المعارف للنظم الغذائية إعادة النظر في أدوار ومسؤوليات مختلف المؤسسات وأصحاب المصلحة ، وبشكل رئيسي، تحديد / إنشاء جسم وطني سيكون بمثابة المظلة الوطنية للأمن الغذائي وتحويل النظم الغذائية، حيث يتعين تمكينه وتجهيزه بشكل مناسب لتحقيق ذلك.
3. في ضوء الطبيعة الطويلة الأمد للأزمة السورية ، وحيث أن اللاجئين هم شأن ومسؤولية عالمية ، ونظراً للتحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، فإن هناك حاجة ملحة للتوصل إلى ميثاق (عقد) جديد للشراكة بين الأردن والمجتمع الدولي لضمان أن يعيش اللاجئين في الأردن بكرامة وأن يتم تقاسم مسؤولياتهم بشكل عادل ومستدام.
4. هنالك ضعف في إدراك وفهم حالة وطبيعة وألوية تغيير النظم الغذائية، الأمر الذي يتطلب جهودًا متضافرة في هذا الصدد، بما في ذلك توعية صناع القرار والفنيون والمنتجون والمستهلكون ومقدمو الخدمات.
5. تعزيز قدرات وإمكانيات جميع المشاركين في سلاسل النظم الغذائية.
6. إيلاء المزيد من الاهتمام للنساء والشباب لدورهم الحيوي في عملية التغيير

7. إن الإطار التشريعي الذي يحكم النظم الغذائية في الأردن هو إطار مبعثر ومشتت وبعيد عن أن يكون شاملاً، لذلك يجب وضع هيكل وإطار تشريعي جديد وفعال.
8. هناك حاجة إلى مزيد من التركيز والدعم لتعزيز البحث التطبيقي، ونقل التكنولوجيا ونظام الابتكار.
9. تعتبر قاعدة البيانات المناسبة للأغذية وغيرها من المجالات ذات الصلة أولوية عالية بالإضافة إلى وجود أنظمة المراقبة والتقييم وإعداد التقارير الذكية وسريعة الاستجابة.
10. الأغذية غير المستخدمة (الفاقد والهدر) هي مورد يجب التقليل منه وما يبقى منه يجب استخدامه على النحو الأمثل.
11. الجهود المبذولة لتحسين استخدام المياه المتاحة لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تكون مناسبة أو فعالة. ويعزى ذلك أساساً للفاقد المائي والسرقة والاستخدام غير الفعال للمياه الجوفية والسطحية والمياه ذات الجودة المنخفضة ومياه الصرف الصحي.
12. تساهم العادات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك، خصوصاً خلال المناسبات الاجتماعية والدينية، في عدم كفاءة النظم الغذائية الحالية. لذلك هناك حاجة إلى إجراءات سريعة لترشيدها قدر الإمكان.
13. توفير فرص عمل لائقة وشبكات أمان ذات تغطية واسعة والوصول العادل إلى الموارد والخدمات، مقترنة بأدوات تحفيزية منصفة.
14. الفهم الواضح لقوى الطرد والجذب ومن الذي يكسب ويخسر من عملية التحول حيث يعتبر ذلك عاملاً مهماً لتحقيق تغيير سلس ومستدام.

3- تحديد المعالم الرئيسية على الامتداد الزمني للمسار. حيث يمكن أن تساعد هذه المعالم في تحديد كيفية مشاركة التقدم والانجاز وتحديد التحديات الناشئة وإعادة النظر في نهج المسار حسب الحاجة.

سيمر مسار التحول نحو نظم غذائية فعّالة ومستدامة من خلال مراحل وخطوات رئيسية التي تبين التقدم والإنجازات المتحققة؛ وفي الوقت نفسه، سيكون بمثابة محطات للمراجعة والتعديل واستخلاص الدروس المستفادة والملاحظات على عملية التحول. فيما يلي المعالم الرئيسية لمسار تحول النظم الغذائية في الأردن:

- تحديد وتشخيص النظم الغذائية الرئيسية مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المختلفة. ومن المتوقع اعداد التقرير التشخيصي قبل نهاية شباط 2022.

- إعداد خارطة الطريق / المسار لعملية تحويل النظم الغذائية بنهاية حزيران 2022
 - عقد جلسات استماع/حوارات وطنية حول خارطة الطريق خلال شهر تموز/آب 2022
 - المصادقة على خارطة الطريق بنهاية شهر أيلول 2022.
 - إعادة هيكلة المؤسسات والإطار القانوني وتعديلها بنهاية كانون أول 2022.
 - تنفيذ التدخلات والإجراءات المدرجة في المسار، اعتباراً من كانون الثاني 2023.
 - مراقبة المسار وتقييمه ومراجعته وتعديله بشكل مستمر ودوري. وهذا يشمل استعراض منتصف المدة في نهاية عام 2025، ووفقاً لذلك التوصل إلى خارطة طريق/خطة انقالية جديدة /معدلة للفترة 2026-2030.
 - تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشكل دوري مع دول أخرى في المنطقة وأماكن أخرى.
- 4- **كيفية تحقيق ذلك، التفكير في هيكل الحوكمة.** تعتبر الأمور أدناه من الأهمية بمكان لإنجاح عملية التحول والتغيير :
1. الملكية القوية والتأييد من أصحاب المصلحة المعنيين؛ وبنفس الدرجة من الأهمية إيجاد / تحديد أبطال التغيير لإدارة وقيادة عملية التحول على المستوى المحلي والاقليمي والوطني.
 2. بناء توافق الآراء والتزام أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة.
 3. إنشاء مظلة وبيت خبرة وطني لتوجيه العملية والإشراف عليها وتزويدها بالتمويل والصلاحيات اللازمة.
 4. ضمان الاتساق في السياسات وتناغمها مع الاستراتيجيات والخطط الأخرى.
 5. بناء الروابط ومنصات الاتصال على المستويين الوطني والاقليمي
 6. التطوير والتعزيز المستمر للقدرات المؤسساتية والموارد البشرية
 7. انشاء نظام متابعة وتقييم وإعداد التقارير سريع الاستجابة وذكي
- 5- إبراز وتعزيز الروابط بين المسار ووثائق التخطيط الأخرى. قد تشمل الروابط السياسات الحالية والموازنات الوطنية، فضلاً عن المساهمات المحددة وطنياً، وحسب الاقتضاء، أطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام.

وكما ذكر أعلاه، جاءت صياغة المسار في وقت كان الأردن يُعد فيه أول استراتيجية للأمن الغذائي، لذا تم السعي لتحقيق قدر كبير من التناغم والاتساق بين كلتا الوثيقتين حيث أن كلتا الوثيقتين شاملتان ومكملتان لبعضهما البعض. علاوة على ذلك، يتماشى المسار جيداً مع أهداف الاستراتيجية الزراعية 2020-2025، واستراتيجية الحماية الاجتماعية 2019-2025، والمساهمات المحددة وطنياً المتعلقة بالزراعة والمياه والطاقة. حيث يرتبط مسار الأردن ارتباطاً وثيقاً وبدرجات مختلفة بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال نهج النظم الغذائية، مما يعزز الترابط بين النظم الغذائية والتحديات العالمية مثل الجوع وتغير المناخ والإنتاج والاستهلاك والعمل اللائق والفقير وعدم المساواة وغيرها. وسيتحقق مسار الانتقال من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من التدخلات التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تدخلات القطاعات الأخرى، في حين أن تدخلات المسار ستُكْمَل وتعزز جوانب معينة وتعمل على الاستجابة للاحتياجات العاجلة التي لا تشكّل جزءاً من الاستراتيجيات والخطط القائمة.

6- تحديد كيف يمكن لأصحاب المصلحة العمل معاً بشكل جيد وجماعي . يشمل ذلك إقامة شراكات قوية وتنفيذ تدخلات معززة وتقوية دورة التعلم المستمر. يجب أن يعتمد العمل الجماعي على أسس قوية للعلم والمعارف التقليدية وتعميم خيارات السياسات والممارسات التي تساهم في تحقيق النظم الغذائية المستدامة. ادراج- وتقدير من يرى قيمة في دعم التغيير ومن يعارضه.

كما هو الحال في أية عملية تغيير، ستواجه عملية تحول النظم الغذائية في الأردن درجات مختلفة من الدعم والمقاومة. حيث أن لكل مجموعة أسبابها ودوافعها للقيام بذلك. لكن التحدي الرئيسي هو كيفية الحفاظ على الدعم وتقويته أثناء العمل وفي نفس الوقت تقليل المقاومة للتحول. وسيتحقق ذلك من خلال اتباع نهج تشاركي نشط والذي سيشكل الأساس لعملية صنع القرار بشفافية وبصورة مستنيرة وعلى أساس اعتماد نتائج البحث وتبني التقنيات المناسبة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة. حيث يحتاج صغار المزارعين والمنتجين والمستهلكين والفقراء في المناطق الريفية والحضرية إلى العمل بشكل جماعي من أجل الحصول على القوة والدعم اللازمين لخدمة مصالحهم، خاصة في تقليل التكاليف ، وتبني الابتكار والتسويق واستقطاب الدعم والمساعدة الضرورية لهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء تعاونيات ومنظمات وجماعات الضغط التي تستفيد من وسائل التواصل الاجتماعي والتقدم الحاصل في نقل ونشر التكنولوجيا المعرفة.